مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: اختبار تفوق إجمالي الدخل الشامل على صافي الدخل من ناحية القوة التنبؤية (دراسة تجريبية على الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
اسم الكاتب: د. عفراء علي، كنده جنبلاط
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5071
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

Examining the Superiority of Total Comprehensive Income to Net Income in Respective of Predictive Power

(Empirical Study on The Financial Firms Listed on Damascus Securities Exchange)

Dr. Afraa Ali [*]
Kinda Jenblat[**]

(Received 7 / 6 / 2017. Accepted 7 / 11 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study examines the power of total comprehensive income to predict the annual future net cash flow from operating activities and future total comprehensive income compared with the power of net income to predict the annual future net cash flow from operating activities and future net income, for the financial firms listed on Damascus Securities Exchange.

The study population consisted of financial companies listed on the Damascus Securities Exchange, where it was to rely on the financial statements of seven banks coincided with the study sample conditions during the period (2010- 2015). The study used models developed in previous literature in order to achieve the objective of the study.

The study found that there is no relationship between total comprehensive income and net income with the annual cash flow. While there is a significant correlation between both comprehensive and net income with the future profit figure, total gross income does not outweigh net income by predicting the future profit figure**.**

Key words: predictive power, total comprehensive income, net income, annual future net cash flow from operating activities, future total comprehensive income, future net income.

[*]**Assistant Professor- Department Of Accounting- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**]**Postgraduate Student- Department Of Accounting- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

اختبار تفوّق إجمالي الدخل الشامل على صافي الدخل من ناحية القوة التنبؤية

(دراسة تجريبية على الشركات المالية المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

الدكتورة عفراء علي*

كنده جنبلاط**

(تاريخ الإيداع 7 / 6 / 2017. قُبِل للنشر في 7 / 11 / 2017)

□ ملخّص □

تختبر هذه الدراسة مدى قوة إجمالي الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية وإجمالي الدخل الشامل المستقبلي للشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقارنةً بقوة صافي الدخل على التنبؤ بالتدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية وصافي الدخل المستقبلي لهذه الشركات. تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تمّ الاعتماد على البيانات المالية الخاصة بسبعة مصارف توافقت مع شروط عينة الدراسة خلال الفترة (2010– 2015). ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام النماذج المطّورة في الأدبيات السابقة.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كلٍ من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل مع التدفق النقدي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية، بالتالي عدم إمكانية تفوّق أحدهما على الآخر. بينما توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كلٍ من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل مع رقم الربح المستقبلي، إلا أن إجمالي الدخل الشامل لا يتفوق على صافي الدخل بالتنبؤ برقم الربح المستقبلي.

الكلمات المفتاحية: القوة التنبؤية، إجمالي الدخل الشامل، صافي الدخل، التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية، إجمالي الدخل الشامل المستقبلي، صافي الدخل المستقبلي.

* مدّرس – قسم المحاسبة – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** طالبة ماجستير – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مقدمة:

شكّل قياس الدخل والمركز المالي للمنشآت الاقتصادية تحدياً دائماً للمجالس المعنية بوضع المعايير المحاسبية دولياً، ويعد الهدف الرئيس من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات نافعة للمستخدمين، خاصةً حملة الأسهم والدائنين منهم حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية المالية لكيان ما؛ وذلك لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرار. إذ تساعد المعلومات حول مبالغ وتقلبات الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد المتاحة للمنشأة، وفي التنبؤ بالتدفقات النقدية الإضافية المحتملة من الموارد الإضافية التي يمكن استثمارها في المنشأة.

وتعتقد Pascan (2010) أنّ قدرة بيان الدخل على قياس الأداء المالي كانت ولا تزال مثيرة للجدل، والسبب في ذلك وجود خيارات محاسبية مختلفة لمعالجة نفس المعاملات والصفقات، مما أدى إلى غياب صفة الموضوعية عن الدخل. ومن أجل تقدير الأداء المالي لمنشأة ما استناداً إلى المعلومات الواردة في بياناتها المالية؛ من الضروري معرفة السياسة المحاسبية التي تتبعها هذه المنشأة. ومن ناحية أخرى، فإن الدخل المعروض في قائمة الدخل يتجه نحو الماضي، أي أنه بمثابة قياس للمعاملات التي سجلتها المنشأة خلال الفترة الماضية (التكلفة التاريخية). والهدف من البيانات المالية ليس فقط الإفصاح عن الأداء في الماضي، ولكن أيضاً عن الأداء المستقبلي. كما أنّ عدم التوافق في الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية بين الشركات المختلفة وصعوبة تحديدها بدقة جعل المستخدمون غير قادرين على استخدام هذه المعلومات بالشكل الأمثل وبالكفاءة المطلوبة. أشارت دراسة (Saeedi, 2007) أنه تمّ تلافي هذا النقص في الكفاءة من خلال تقديم قائمة إجمالي الدخل الشامل.

إذ توجهت الهيئات المهنية إلى تبني القيمة العادلة كأداة لتقييم أداء الشركة، الأمر الذي أدى إلى ظهور إشكالية تحديد طرق قياس وعرض الدخل المحاسبي باعتباره الرقم الذي تبنى على أساسه الكثير من المؤشرات والدلالات، حيث أدى استخدام القيمة العادلة إلى ظهور فروق بين القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وبين قيمتها الدفترية، مما دفع الهيئات المهنية إلى تبني مفهوم الدخل الشامل لعرض الأداء المالي للشركة وفقاً لمفهوم محاسبة الفائض الصافي (Clean Surplus Accounting)، والذي يأخذ بعين الاعتبار عند احتساب دخل الشركات؛ التغيرات الناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى صافي الدخل (2013,Deol).

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Board (IASB) بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" في أيلول من عام 2007، إذ طالب المجلس بالإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل في القوائم المالية المعدّة وفقاً لتعليمات كلٍ من معايير التقرير الدولي المالية The International Financial Reporting Standards (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards (IAS) وأدّى التعديل الأخير في المعيار المحاسبي رقم (1) إلى جدلٍ واسع في البحوث الأكاديمية والمهنية حول إيجابيات وسلبيات إجمالي الدخل الشامل، كما أشارت دراسة Magarini & Devalle (2012) إلى أنّ هدف هذا الجدل تحديد مقياس الأداء الأفضل، هل هو إجمالي الدخل الشامل أم صافي الدخل؟

يهدف هذا البحث إلى التحقق تجريبياً، باستخدام بيانات محاسبية فعليّة للشركات المالية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية مطبقاً نماذج خطية للإجابة على التساؤل الرئيس الذي يطرحه فيما إذا كان إجمالي الدخل الشامل يتفوّق على صافي الدخل من ناحية قوته التنبؤية وذلك باستخدام النماذج المطوّرة في الأدبيات المحاسبية.

مشكلة البحث:

يدعي المؤيدون لعرض إجمالي الدخل الشامل بأنه يُرغم كل من المدراء والمُحللين على الالتزام بقواعد إفصاح محددة على اعتبار أنه يتطلّب منهم أخذ كل العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة بعين الاعتبار. أما المعارضون لعرض الدخل الشامل فهم يعتقدون بالمقابل أنّ عناصر الدخل الشامل هي عناصر مؤقتة بطبيعتها، وتضمين هذه العناصر في أرباح الأعمال الأساسية يزيد من تقلّب الأرباح ويُخفّض من القوة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما يجعلها غير ملائمة لعمليات اتخاذ القرار. وفي هذا السياق قُدمت العديد من الدراسات التي اختبرت القوة حول أفضلية إجمالي الدخل الشامل أم صافي الدخل من خلال متغير وهو القوة التنبؤية، إلّا أنها توصلت إلى أدلة مختلطة فيما بينها.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح السؤال الرئيس التالي:

هل لإجمالي الدخل الشامل قوة تنبؤية أكبر من القوة التنبؤية لصافي الدخل؟

ويتفرع عنه السؤالين التاليين:

1. هل تُعد قوة إجمالي الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية أكبر من قوة صافي الدخل؟

2. هل تُعد قوة إجمالي الدخل الشامل على التنبؤ بإجمالي الدخل الشامل المستقبلي أكبر من قوة صافي الدخل على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي؟

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. اختبار قوة إجمالي الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية مقارنةً بقوة صافي الدخل.

2. اختبار قوة إجمالي الدخل الشامل على التنبؤ بإجمالي الدخل الشامل المستقبلي مقارنةً مع قوة صافي الدخل على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

تتمثل أهمية هذا البحث في حداثة تطبيق إجمالي الدخل الشامل ضمن تعليمات المعايير الدولية. وهنالك عددٌ قليل من الدراسات التجريبية التي قيّمت جودة الدخل الشامل، وقد قدّمت هذه الدراسات دليلاً مختلطاً. لذا كان لابدّ من تقديم أدلة إضافية حول جودة المعلومات التي يقدمها إجمالي الدخل الشامل مقارنةً مع صافي الدخل، وذلك في بيئة بدأت مؤخراً بتطبيق معايير التقرير الدولي المالية وهي بيئة العمل السورية.

فرضيات البحث:

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

H_1: يوجد أثر معنوي لصافي الدخل على التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية.

H_2: يوجد أثر معنوي لإجمالي الدخل الشامل على التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية.

H_3: يوجد أثر معنوي لصافي الدخل الحالي على صافي الدخل المستقبلي.

H_4: يوجد أثر معنوي لإجمالي الدخل الشامل الحالي على إجمالي الدخل الشامل المستقبلي.

منهجية البحث:

تمّ إجراء دراسة تجريبية من خلال اختبار النماذج على البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية والإيضاحات المرفقة وفي نشرات التداول للشركات المالية المساهمة المدرجة والموجودة على الموقع الالكتروني سواء لسوق دمشق للأوراق المالية أو للشركة ذاتها. أي جمع بيانات كمية وتحليلها كمياً، أما البعد الزمني للدراسة فهو دراسة اتجاهية بسبب قدرة هذا النوع من الدراسات على دراسة التغير والتطور في متغيرات البحث على عدة سنوات للشركات التي تُعِد إجمالي الدخل الشامل.

أدوات جمع البيانات:

البيانات الثانوية:

تستخدم الباحثة البيانات الثانوية الواردة في التقارير المالية السنوية للشركات المالية المدرجة ومن نشرات التداول الموجودة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية. تمثلت هذه البيانات في صافي الدخل، إجمالي الدخل الشامل، التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية، صافي الدخل المستقبلي، إجمالي الدخل الشامل المستقبلي وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010– 2015.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تنتمي إلى قطاع المصارف والتأمين، وهي عبارة عن 20 شركة (14مصرفاً و6 شركات تأمين).

اعتمدت الدراسة الحالية على قطاع المصارف والتأمين فقط وذلك نظراً لأنّ هذا القطاع يشكّل النسبة الأكبر والغالبة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إذ يتألف السوق من خمسة قطاعات (زراعي: 1 شركة، خدمات: 2، صناعي: 1، مصارف: 14، تأمين: 6)، أي بنسبة 24/20= 83% من إجمالي الشركات الموجودة.

عدد الشركات المدروسة 7 شركات (7 مصارف)، وتمّ استثناء 13 شركة لعدم توافر البيانات الكافية للتحليل، إما بسبب توقفها لفترة طويلة عن التداول أو حداثة إدراجها في السوق، وتمتد فترة الدراسة من 2010 إلى 2015.

تمّ اختيار الشركات ضمن الدراسة وفق الشروط التالية:

1. أن تكون الشركة المختارة من الشركات المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية ويتم تداول أسهمها منذ عام 2009 أو 2010.
2. توفّر قائمة الدخل الشامل ضمن التقرير السنوي للشركة المسجلة.

وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المالية المدرجة التالية: (بنك بيمو السعودي الفرنسي– بنك عودة– بنك سوريا والمهجر– البنك العربي– بنك سوريا والخليج– بنك سوريا الدولي الإسلامي– بنك الشرق).

نماذج التقويم:

تدلّ القوة التنبؤية على أنّ الأرباح المعروضة يجب أن تقدم معلومات يمكن استخدامها كمُتنبئ جيّد في عملية تقييم الشركة، وتُعدّ القوة التنبؤية لأرقام الدخل خاصية ذات أهمية كبيرة للمُحللين على اعتبار أنها تُقلل من خطر توقعاتهم.

شمل البحث المحاسبي في مجال القوة التنبؤية على عدة نماذج ولقد اعتمدت الدراسة الحالية على نماذج الانحدار الخطية المختبرة في دراسة Jaweher & Mounira (2013) التي استدلت على القوة التنبؤية لرقمي الربح من خلال القوة التفسيرية للعلاقة المقدرة في نموذج التقويم المستخدم R^2 إذ تمت المقارنة بين قيمتي R^2 للنموذجين (1,2)، كما تمت المقارنة بين قيمتي R^2 للنموذجين (3,4)، واختبرت الفروقات للدلالة باستخدام تحليل التباين.

أولاً: تمت المقارنة بين قدرة إجمالي الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وقدرة صافي الدخل على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال نموذجين هما (1) نموذج صافي الدخل– التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية، (2) نموذج إجمالي الدخل الشامل – التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية:

$$OCF_{it+1} = \alpha 0 + \alpha 1 NI_{it} + \omega it \quad \ldots.(1)$$

$$OCF_{it+1} = \beta 0 + \beta 1 TCI_{it} + \lambda it \ldots.(2)$$

حيث أن: OCF_{it+1} التدفق النقدي الصافي السنوي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t+1).

NI_{it} صافي الدخل للشركة (i) في السنة (t).

TCI_{it} إجمالي الدخل الشامل للشركة (i) في السنة (t).

ω وλ تمثل خطأ نموذج المربعات الصغرى.

α، β معاملات التقدير.

ثانياً: تمّت المقارنة بين علاقة الارتباط التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل بإجمالي الدخل الشامل المستقبلي وعلاقة صافي الدخل بصافي الدخل المستقبلي من خلال نموذجين هما (3) نموذج صافي الدخل– صافي الدخل المستقبلي، (4) نموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي.

$$NI_{it+1} = \alpha 0 + \alpha 1\ NI_{it} + \omega\ it \ldots\ldots.(3)$$

$$TCI_{it+1} = \beta 0 + \beta 1\ TCI_{it} + \lambda\ it \ldots(4)$$

حيث أن: NI_{it+1} صافي الدخل للشركة (i) في السنة (t+1).

TCI_{it+1} إجمالي الدخل الشامل للشركة (i) في السنة (t+1).

ω وλ تمثل خطأ نموذج المربعات الصغرى.

α، β معاملات التقدير.

الدراسات السابقة:

1– دراسة Saeedi (2007): اختبار تفوق الدخل الشامل على صافي الدخل كمقياس لأداء الشركة:

تحرّت هذه الدراسة القدرة النسبية لكل من الدخل الشامل وصافي الدخل لتلخيص أداء الشركة المالي من خلال الانعكاس على عوائد الأسهم، إذ استخدمت الدراسة عينة من الشركات التي تعود لصناعات مختلفة مدرجة في بورصة طهران للفترة الممتدة بين عامي 2001– 2003. وبلغ عدد المشاهدات 647 مشاهدة. كما أنها استخدمت عينة من الشركات الرسمية (المملوكة من قبل الدولة). أظهرت النتائج أن الدخل الشامل لا يتفوق على صافي الدخل، بالإضافة إلى أنها لم تجد أي دليل يبيّن أن اعتماد الدخل الشامل لتقييم أداء الشركات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية يتفوّق على صافي الدخل؛ ماعدا مجموعة الاستثمارات الصناعية في بورصة طهران. بينما وجدت الدراسة نتائج أفضل في مجموعة الشركات الرسمية إذ توصلت إلى أن تعديل صافي الدخل بمكونات الدخل الشامل الأخرى (إعادة تقييم الأصول الثابتة وتعديلات العملات الأجنبية) يُحسن من قدرة الدخل على تلخيص أداء الشركة. إلا أن نتائج هذه الدراسة قدمت بشكل إجمالي دليلاً ضعيفاً يُظهِر بأنّ تسويات الدخل الشامل تُحسّن من قدرة الدخل على عكس أداء الشركات.

2- دراسة Kanagaretnam et al. (2009): المنفعة من عرض الدخل الشامل في كندا:

هدفت الدراسة إلى التحرّي حول دور عرض الدخل الشامل ومكوناته في القوائم المالية للشركات بتقديم معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية مقارنةً مع عرض صافي الدخل لوحده في كندا.

استخدمت الدراسة عينة من الشركات الكندية المدرجة في بورصة نيويورك أو في البورصة الأمريكية في الولايات المتحدة بين عامي 1998 و2003، والتي طبقت بشكل مماثل القواعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة وقد بلغت العينة 203 شركة.

توصلت النتائج إلى أفضلية الدخل الشامل بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المُستقبلية، مقارنةً بصافي الدخل الذي يُعدّ مُتنبىء أفضل بصافي الدخل المستقبلي.

3- دراسة Zülch & Pronobis (2010): القوة التنبؤية للدخل الشامل ومكوناته وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية:

اختبرت هذه الدراسة القوة التنبؤية للدخل الشامل ومكوناته لجميع الشركات الألمانية المدرجة في البورصة الألمانية والبالغ عددها 110 شركة للفترة الممتدة بين عامي 1998 و2007، وذلك من خلال اختبار النماذج الخطية التي تربط بين الدخل الشامل وكلٍ من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، صافي الدخل المستقبلي والدخل الشامل المستقبلي مقارنةً مع صافي الدخل. لم تجد الدراسة أي دليل على تفوّق الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي للشركة مقارنةً بصافي الدخل. وفشلت الدراسة أيضاً في إيجاد قوة تنبؤية تفاضلية ذات دلالة لمكونات الدخل الشامل الفردية أو المجمّعة للأداء التشغيلي للشركة في الفترات اللاحقة.

4- دراسة Jaweher & Mounira (2013): جودة صافي الدخل مقارنةً بالدخل الشامل في سياق تعليمات كلٍ من IAS/IFRS:

هدفت الدراسة للتحري عن جودة الدخل الشامل مقارنةً بصافي الدخل، والمعد وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

استخدمت الدراسة بيانات 2273 شركة من 22 دولة في أوروبا، آسيا واستراليا بين عامي 2006 و2010. توصلّت النتائج إلى أن صافي الدخل يتمتع بملاءمة للقيمة أكثر من الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية والدخل المستقبلي. بالإضافة إلى أن صافي الدخل يتمتع بالاستمرارية والتوقيت المناسب، ويفسّر التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية بدقة أكثر من الدخل الشامل.

لا تدعم نتائج هذه الدراسة الادعاءات التي تقول بأنّ قياس الدخل على أساس شامل أفضل من ناحية ملاءمة القيمة مقارنةً مع صافي الدخل. وبالتالي فهي تزيد من الاستفسارات حول فائدة طلب الإفصاح عن الدخل الشامل في تعليمات كل من IAS/IFRS طالما أنه يتمتع بجودة أقل من صافي الدخل.

5- دراسة Deol (2013): المنفعة من عرض الدخل الشامل في كندا:

هدفت الدراسة إلى التحقق من فائدة إلزام الشركات في كندا بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في كندا تجريبياً.

تضمنت العينة 411 شركة موجودة في موقع البيانات المحاسبية Compustat. توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل وبعض عناصره الفردية مُلائِمة في توقّع الأرباح غير الطبيعية المستقبلية وقادرة على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفق النقدي المستقبلي، وترتبط ارتباطاً ذي دلالة إيجابية بتوقعات المحللين بالأرباح وذي دلالة سلبية

بأخطاء توقعات الأرباح. مما أعطى الدراسة مبرراً للاستنتاج بأنّ التقرير عن الدخل الشامل في كندا قد حسّن الفائدة من الأرقام المحاسبية.

6- دراسة Günther (2015): (ملاءمة القيمة للدخل الشامل الآخر وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية):

اختبرت هذه الدراسة ملاءمة القيمة والقوة التنبؤية للدخل الشامل ومكوناته من خلال بيان دور عرض الدخل الشامل ومكوناته بشكلٍ صريح بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (المعدل 2007) في زيادة المحتوى المعلوماتي للمستثمرين، وبالتالي يعكس على نحوٍ أفضل الوضع الاقتصادي للشركة مقارنةً مع صافي الدخل. اعتمدت الدراسة على نماذج ملاءمة القيمة للدخل الشامل الموجودة في البحث المحاسبي كما قام الباحث بتطوير نماذج إحصائية جديدة بناءً على النظريات والنماذج السابقة.

استخدمت الدراسة بيانات لعينة مكونة من 559 شركة من منطقة اليورو ما بين عامي 2007 و2012. توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل أكثر ملاءمةً للقيمة من صافي الدخل. وبالتالي فإن مكوناته الفردية أكثر ملاءمة وأكثر ارتباطاً مع العائد والسعر السوقي للسهم مقارنةً مع صافي الدخل. وعلى العكس من ذلك، فإن القوة التنبؤية للدخل الشامل لا تشكل مؤشراً أعلى للتنبؤ بصافي الدخل المستقبلي أو بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنةً مع صافي الدخل.

تقييم الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع عرض إجمالي الدخل الشامل من خلال خاصية القوة التنبؤية لجودة الأرباح، وعلى الرغم من تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية لمفهوم الدخل الشامل عند عرض الأداء المالي للشركات وتوقعه بجودة المعلومات التي يقدمها (Deol, 2013)؛ إلا أن الدراسات التجريبية السابقة التي أجريت لاختبار خاصية قوة الأرقام المحاسبية على التنبؤ بالأرقام المستقبلية قدمت دليلاً مختلطاً وسببت جدلاً واسعاً لدى المديرين وصناع السياسات المحاسبية والباحثين حول جودة إجمالي الدخل الشامل؛ فقد حاولت دراسة Kanagaretnam *et al.* (2009) في كندا التعرف على دور عرض الدخل الشامل بتقديم معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية بدلاً من صافي الدخل، وتوصلت إلى أفضلية الدخل الشامل بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المُستقبلية، مقارنةً بصافي الدخل الذي يُعدّ مُتنبىء أفضل بصافي الدخل المستقبلي. ودعمتها في ذلك نتائج دراسة Deol (2013) في كندا التي أظهرت قدرة إجمالي الدخل الشامل وبعض عناصره الفردية على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفق النقدي المستقبلي.

بينما خالفت دراسات أخرى تلك النتائج الداعمة للدخل الشامل ورأت ضرورة عدم عرض بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن قائمة الدخل مثل دراسة Jaweher & Mounira (2013) والتي شملت على عينة مكونة من 22 دولة في أوروبا، آسيا واستراليا إذ أشارت إلى ضرورة الإفصاح وعرض مكونات الدخل المؤقتة وتعديلات رأس المال بصورة منفصلة في حسابات التغير في حقوق الملكية وذلك من أجل أن يُلاحظ المستثمرون أهميتها النسبية.

اختلفت نتائج الدراسات فيما يخص القوة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل مقارنةً مع صافي الدخل، وارتبط هذا الاختلاف ببيئة التطبيق وإجراءات التطبيق بين نماذج خطية ونماذج غير خطية أو استخدامها لبيانات مقدّرة بدلاً من البيانات الفعلية، مما يتطلب القيام بأبحاث أخرى ضمن هذا السياق لدعم الأدلة التجريبية حول الفائدة من عرض الدخل الشامل في بيئة عمل مختلفة هي البيئة السورية التي تبنّت تطبيق معايير التقرير الدولي المالية IFRS حديثاً.

تطور مفهوم إجمالي الدخل الشامل:

ازداد استخدام القيمة العادلة في السنوات الأخيرة لدى قياس الأصول والالتزامات. وعلاوةً على ذلك، فلقد شكلّت إمكانية عرض الأرباح والخسائر المرتبطة بالتغيرات في القيمة العادلة ضغطاً على عرض الدخل؛ وذلك لأن القيم العادلة تتغير باستمرار. يجادل البعض بأن الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر في صافي الدخل هو أمرٌ مضلل. وافق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على عرض الدخل الشامل وعرّف عدداً محدوداً من المعاملات التي ينبغي أن تُسجل في الدخل الشامل الآخر الذي يؤثر على الدخل الشامل الآخر المتراكم والمفصح عنه في حقوق الملكية. ومن الأمثلة على الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأوراق المالية المتاحة للبيع. تُستثنى هذه الأرباح والخسائر من صافي الدخل، وبالتالي يتم تخفيض التضليل في صافي الدخل الناتج عن التقلبات في القيمة العادلة. في الوقت ذاته يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المحتملة. تعرض الشركات هذه العناصر التي لا تندرج في قائمة الدخل في مقياس يُدعى الدخل الشامل (Kieso, 2010: 183).

يتضمن الدخل الشامل كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير صافي الأصول خلال الدورة المحاسبية وذلك بعد استبعاد تغييرات حقوق الملكية الناجمة عن العمليات الرأسمالية مثل زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح، أي استبعاد العمليات التي تتم مع الملاك بصفتهم أصحاب الحقوق في المنشأة، وهكذا فإن الدخل الشامل يتضمن – إلى جانب العمليات الجارية السابقة – أيضاً البنود غير المتكررة وغير العادية (أي في نفس الوقت غير معتادة وغير متكررة) ونتيجة التحول من مبدأ محاسبي إلى مبدأ آخر، وكذلك نتائج العمليات غير المستمرة (إيقاف خط إنتاجي) والكوارث الطبيعة والسرقات والزلازل.

ولم يتفق الباحثون والمهنيون على البنود الواجب إدراجها في قائمة الدخل للتوصل إلى صافي الدخل بل كان ذلك محل خلاف بينهم. ومن أمثلة ذلك، المكاسب والخسائر غير المنتظمة وتعديلات الإيرادات والمصروفات الخاصة بسنواتٍ سابقة (كيسو، ترجمة أحمد حجاج، 1999: 179). ولهذه القضية أهميّة بالغة بسبب إمكانية وجود عدد من البنود غير المنتظمة الضخمة أي ذات الأهمية النسبية الكبيرة، الأمر الذي قد يؤثر على وضع المركز المالي للشركة.

تشتمل الشركات عموماً في الدخل على جميع الإيرادات، المصروفات، الأرباح والخسائر المعترف بها خلال هذه الفترة. وتصنّف هذه العناصر ضمن بيان الدخل وبذلك يمكن لقراء القوائم المالية أن يفهموا بشكلٍ أفضل أهمية المكونات المختلفة لصافي الدخل. كما تُستثنى التغييرات في المبادئ المحاسبية وتصحيحات الأخطاء من حساب صافي الدخل بسبب آثارها المرتبطة بالفترات السابقة.

إجمالي الدخل الشامل Total Comprehensive Income (TCI) هو عبارة عن مجموع مكونات صافي الدخل عناصر الدخل الشامل الآخر التي لا تُعد جزءاً من بيان الدخل للشركة بسبب عدم تحققها. هذا يتضمن بنوداً مثل المكاسب والخسائر من ترجمة العملات الأجنبية، والمكاسب والخسائر الناجمة عن الحيازات غير المحققة والتي يتم الإفصاح عنها كجزء مستقل في حقوق الملكية تحت بند الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income (OCI) (Wiley, 2015: 82).

الدخل الشامل الآخر (OCI) هو إجمالي الدخل مطروحاً منه المصروفات (متضمنةً تسويات إعادة التصنيف) التي لم يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب أو مسموحاً به من قبل معايير أو تفسيرات IFRS الأخرى (Wiley, 2015: 83).

اختصاراً يتمثل مفهوم الدخل الشامل بكافة التغيرات في حقوق الملكية التي يمكن قياسها بشكل موضوعي والذي يتضمن الأرباح والخسائر المتحققة نتيجة للعمليات الاعتيادية للشركة والمكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة من العمليات والأحداث غير الاعتيادية للشركة، مع استبعاد استثمارات المالكين والتوزيعات إليهم.

النتائج والمناقشة:

-نتائج تحليل الانحدار البسيط:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V. 20) لتحليل البيانات، وسيتم عرض النتائج وفق الجداول الآتية:

أولاً: نموذج صافي الدخل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية

يبين الجدول (1) تحليل الارتباط بالنسبة إلى نموذج صافي الدخل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية إذ:

- إن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 0.21 وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية ضعيفة.
- إن قيمة معامل التحديد هي 0.045، وهذا يبين أن 4% فقط من التغيرات في المتغير التابع (التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية)، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (صافي الدخل).
- تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.016.

الجدول (1) جدول الارتباط نموذج صافي الدخل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.016	0.045	0.21

والجدول (2) هو جدول تحليل التباين المرافق:

- يبين الجدول (2) بأن مستوى الدلالة 0.05 أصغر من معنوية الانحدار 0.222 وهذا يدل على عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية.

الجدول (2) جدول تحليل التباين لنموذج صافي الدخل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة المحسوبة	المعنوية
الانحدار	51178992086972370000.000	1	51178992086972370000.000	1.548	0.222
البواقي	10911103440893490000.000	33	33063949820889362000.000		
المجموع	11422893361763214000.000	34			

والجدول (3) يبين المعاملات لنموذج صافي الدخل– التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار 1524729995.143، ويبلغ الخطأ المعنوي له 1159302489.263.

إن قيمة معامل الميل للمتغير المستقل (صافي الدخل) هو 1.537، ويبلغ الخطأ المعنوي له 1.235، والقيمة الاختبارية 1.244، وهو إيجابي ولكنه غير معنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني عدم وجود دلالة معنوية يمكن الاعتماد عليها بين المتغير المستقل (صافي الدخل) والمتغير التابع التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية.

الجدول (3) جدول المعاملات لنموذج صافي الدخل– التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية

النموذج	المعاملات		القيمة الاختبارية	المعنوية
	قيم المعاملات	الخطأ القياسي		
الثابت	1524729995.143	1159302489.263	1.315	0.198
صافي الدخل	1.537	1.235	1.244	0.222

النتيجة (1): يقدم نموذج صافي الدخل– التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية دليلاً على عدم وجود ارتباط معنوي بين متغير صافي الدخل والمتغير التابع (التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية).

ثانياً: نموذج إجمالي الدخل الشامل – التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية

يبين الجدول (4) تحليل الارتباط بالنسبة إلى نموذج إجمالي الدخل الشامل – التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

- إن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 0.21 وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية ضعيفة.
- إن قيمة معامل التحديد هي 0.044، وهذا يبين أن 4% فقط من التغيرات في المتغير التابع (التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية)، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (إجمالي الدخل الشامل).
- تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.016.

الجدول (4) جدول الارتباط نموذج إجمالي الدخل الشامل– التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.016	0.044	0.21

والجدول (5) هو جدول تحليل التباين المرافق:

- يبين الجدول (5) بأن مستوى الدلالة 0.05 أصغر من معنوية الانحدار 0.224 وهذا يدل على عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية.

الجدول (5) جدول تحليل التباين لنموذج إجمالي الدخل الشامل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة المحسوبة	المعنوية
الانحدار	507870420794890000000.000	1	507870420794890000000.000	1.535	0.224
البواقي	109150229409683240000000.000	33	330758270938434070000.000		
المجموع	114228933617632140000000.000	34			

ويبين الجدول (6) المعاملات لنموذج إجمالي الدخل الشامل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار 1515896931.837، ويبلغ الخطأ المعنوي له 1164750496.004.
- إن قيمة معامل الميل للمتغير المستقل (إجمالي الدخل الشامل) هو 1.551، ويبلغ الخطأ المعنوي له 1.252، والقيمة الاختبارية 1.239، وهو إيجابي ولكنه غير معنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني عدم وجود دلالة معنوية يمكن الاعتماد عليها بين المتغير المستقل (إجمالي الدخل الشامل) والمتغير التابع التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية.

الجدول (6) جدول المعاملات لنموذج إجمالي الدخل الشامل- التدفق النقدي الصافي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية

النموذج	المعاملات		القيمة الاختبارية	المعنوية
	قيم المعاملات	الخطأ القياسي		
الثابت	1515896931.837	1164750496.004	1.301	0.202
إجمالي الدخل الشامل	1.551	1.252	1.239	0.224

النتيجة (2): يقدم نموذج إجمالي الدخل الشامل- التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية دليلاً على عدم وجود ارتباط معنوي بين متغير إجمالي الدخل الشامل والمتغير التابع (التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية).

باستعراض نتائج النموذجين 1 و2 يتبين عدم وجود ارتباط معنوي عند مستوى الدلالة ($P\leq 0.05$)، أي عدم تأثير كلٍ من رقمي الربح (صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل) على التدفق النقدي الصافي السنوي المستقبلي من الأنشطة التشغيلية، مما يعني عدم إمكانية المقارنة بين القوة التنبؤية لكلٍ منهما.

ثالثاً: نموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي:

يبين الجدول (7) تحليل الارتباط بالنسبة إلى نموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي كما يلي:

- إن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 0.572 وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية ومقبولة من ناحية الشدة.

- إن قيمة معامل التحديد هي 0.328، وهذا يبين أن 33% من التغيرات في المتغير التابع (صافي الدخل المستقبلي)، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (صافي الدخل).
- تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.307.

الجدول (7) جدول الارتباط نموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.307	0.328	0.572

والجدول (8) هو جدول تحليل التباين المرافق:

- يبين الجدول (8) بأن مستوى الدلالة 0.05 أكبر من معنوية الانحدار 0.000 وهذا يدل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية.

الجدول (8) جدول تحليل التباين لنموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة المحسوبة	المعنوية
الانحدار	5252213188272 2870000.000	1	5252213188272 2870000.000	16.075	0.000
البواقي	1078197185055 72450000.000	33	3267264197138 559000.000		
المجموع	1603418503882 95320000.000	34			

ويبين الجدول (9) المعاملات لنموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي كما يلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار 628780827.967، ويبلغ الخطأ المعنوي له 364427824.679.
- إن قيمة معامل الميل للمتغير المستقل (صافي الدخل) هو 1.557، ويبلغ الخطأ المعنوي له 0.388، والقيمة الاختبارية 4.009، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني وجود دلالة معنوية يمكن الاعتماد عليها بين المتغير المستقل (صافي الدخل) والمتغير التابع صافي الدخل المستقبلي.

الجدول (9) جدول المعاملات لنموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي

النموذج	المعاملات		القيمة الاختبارية	المعنوية
	قيم المعاملات	الخطأ القياسي		
الثابت	628780827.967	364427824.679	1.725	0.094
صافي الدخل	1.557	0.388	4.009	0.000

الصيغة النهائية للنموذج:

NI it+1 = 628780827.967 + 1.557 NI it

النتيجة (3): يقدم نموذج صافي الدخل – صافي الدخل المستقبلي دليلاً على وجود ارتباط معنوي بين متغير صافي الدخل والمتغير التابع صافي الدخل المستقبلي، وعليه فإن رقم صافي الدخل يتمتع بالقوة على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

ثالثاً: نموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي:

يبين الجدول (10) تحليل الارتباط بالنسبة إلى نموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي كما يلي:

- إن قيمة معامل الارتباط الخطي تبلغ 0.566 وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية ومقبولة من ناحية الشدة.
- إن قيمة معامل التحديد هي 0.320، وهذا يبين أن 32% من التغيرات في المتغير التابع (إجمالي الدخل الشامل المستقبلي)، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (إجمالي الدخل الشامل).
- تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل 0.299.

الجدول (10) جدول الارتباط نموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.299	0.320	0.566

والجدول (11) هو جدول تحليل التباين المرافق:

- يبين الجدول (11) بأن مستوى الدلالة 0.05 أكبر من معنوية الانحدار 0.000 وهذا يدل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية.

الجدول (11) جدول تحليل التباين لنموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	القيمة المحسوبة	المعنوية
الانحدار	511201833856010 16000.000	1	511201833856010 16000.000	15.518	0.000
البواقي	108712013397057 860000.000	33	3294303436274480 600.000		
المجموع	159832196782658 880000.000	34			

ويبين الجدول (12) المعاملات لنموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي كما يلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار 622310757.569، ويبلغ الخطأ المعنوي له 367586325.755.

- إن قيمة معامل الميل للمتغير المستقل (إجمالي الدخل الشامل) هو 1.556، ويبلغ الخطأ المعنوي له 0.395، والقيمة الاختبارية 3.939، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني وجود دلالة معنوية يمكن الاعتماد عليها بين المتغير المستقل (إجمالي الدخل الشامل) والمتغير التابع إجمالي الدخل الشامل المستقبلي.

الجدول (12) جدول المعاملات لنموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي

النموذج	المعاملات		القيمة الاختبارية	المعنوية
	قيم المعاملات	الخطأ القياسي		
الثابت	622310757.569	367586325.755	1.693	0.100
إجمالي الدخل الشامل	1.556	0.395	3.939	0.000

الصيغة النهائية للنموذج:

TCI it+1 = 622310757.569+ 1.556 TCI it

النتيجة (4): يقدم نموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي دليلاً على وجود ارتباط معنوي بين متغير إجمالي الدخل الشامل والمتغير التابع إجمالي الدخل الشامل المستقبلي، وعليه فإن رقم إجمالي الدخل الشامل يتمتع بالقوة على التنبؤ بإجمالي الدخل الشامل المستقبلي.

وباستعراض نتائج النموذجين 3 و4 يتبين أم معامل انحدار صافي الدخل ومعامل انحدار إجمالي الدخل الشامل ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ($P\leq 0.05$)، وبمقارنة نتائج معامل انحدار صافي الدخل مع معامل انحدار إجمالي الدخل الشامل نجد أن معامل انحدار صافي الدخل (1.557) أعلى من ذلك لإجمالي الدخل الشامل (1.556). وبلغت القوة التفسيرية (معامل التحديد) للنموذج (R^2) باستخدام نموذج صافي الدخل– صافي الدخل المستقبلي (0.328)، بينما بلغت عند استخدام نموذج إجمالي الدخل الشامل– إجمالي الدخل الشامل المستقبلي (0.320). مما يعني أن إجمالي الدخل الشامل لا يتفوق على صافي الدخل بالتنبؤ برقم الربح المستقبلي.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1. لا توجد علاقة بين كلٍ من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل مع التدفق النقدي المستقبلي السنوي من الأنشطة التشغيلية، بالتالي لا يتفوق أحدهما على الآخر.
2. توجد علاقة بين كلٍ من إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل مع رقم الربح المستقبلي، إلا أن إجمالي الدخل الشامل لا يتفوق على صافي الدخل بالتنبؤ برقم الربح المستقبلي.

وبناءً على ما سبق يمكن إدراج التوصيات التالية:

1. تقديم المزيد من الإيضاحات حول أهمية المعلومات التي يفصح عنها إجمالي الدخل الشامل وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية لتحسين الفهم للمعايير المحاسبية الحديثة.
2. إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على مستوى القطاعات الأخرى، إذ أن اختلاف القطاعات قد يظهر نتائج مختلفة.
3. ضرورة اختبار النماذج غير الخطية لبيانات هذه الدراسة، إذ أن اختلاف النماذج قد يظهر نتائج مختلفة.

4. ضرورة اختبار هذه النماذج في فترات لاحقة لزيادة عدد سنوات فترة الدراسة وإجراء المقارنات بين فترتي قبل الأزمة السورية وبعد الأزمة.

المراجع:

1. كيسو، دونالد؛ ويجانت، جيري. *المحاسبة المتوسطة*. الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، (ترجمة أحمد حامد حجاج)، دار المريخ للنشر الرياض، 1999، ص 179.

2. DEOL, H. *The Decision Usefulness Of Comprehensive Income Reporting In Canada*.UNIVERSITY OF CALGARY, ALBERTA, 2013.

3. DEVALLE, A; MAGARINI, R. *Assessing the value relevance of total comprehensive income under IFRS: an empirical evidence from European stock exchanges*. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, vol (8), 2012, 43-68.

4. GUNTHER, R. *Value-Relevance of Other Comprehensive Income under IFRS*. Doctor of Philosophy in Management. University of St. Gallen: Germany, 2012.

5. JAWEHER, B; MOUNIRA, B. A. *Quality of Net Income vs. Total Comprehensive Income in the Context of Regulation.* International Journal of Finance & Accounting Studies. vol (1), 2013, 17-34.

6. KANAGARETNAM, K; MATHIEU, R.; SHEHATA, M. *Usefulness of comprehensive income reporting in Canada.* Journal of Accounting Public Policy. vol (28), 2009, 349-365.

7. KIESO, D.E; WEYGANDT, J; WARFIELD, T. *Fundamental of intermediate accounting*, New Jersey: John Wiley & Sons, 2009.

8. PASCAN, I. *A new measure of financial performance: the comprehensive income – opinions and debates*. Applied Economics, Business and Development. Tunis: souse, 2010.

9. SAEEDI, A. *Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as a Measure of Firm Performance*. Accounting Department, University of Isfahan: Isfahan, Iran, 2007.

10. WILEY. *Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards*. the United States of America, John Wiley & Sons, Inc, 2015, page 80.

11. ZULCH, H; PRONOBIS, P. *The Predictive Power of Comprehensive Income and Its Individual Components under IFRS*. HHL Working Paper. Leipzig Graduate School of Management, 2010.